

من وزير المالية إلى

2015/12/04

2921

الموضوع : حول نسبة مساهمة شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية في رأس مال مشروع صناعي التي تخوّل الانتفاع بمساهمة صندوق

المرجع : مكتوبكم بتاريخ 19 نوفمبر 2015

لقد طلبتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه معرفة هل يطبق شرط عدم مسك الأغلبية في رأس مال شركة صناعية ستبعث مشروع في المنطقة الصناعية بالزريبة للانتفاع بمساهمة صندوق على مساهمة كل شركة استثمار ذات رأس مال تنمية على حده أم على مجموع مساهماتهم في رأس المال.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّ الفصل 22 (جديد) من القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الاستثمار كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة المرسوم عدد 99 لسنة 2011 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011 ينص على أنه لا يمكن لشركة استثمار ذات رأس مال تنمية أن تمسك بمفردها الأغلبية في رأس المال بالنسبة لمساهماتها موضوع اتفاقيات تبرم بينها وبين الباعثين.

بالتالي، وفي الحالة الخاصة وفي صورة استجابة الشركة موضوع مكتوبكم للشروط المنصوص عليها بالأمر عدد 388 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008 المتعلق بتشجيع الباعثين الجدد والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والمهن الصغرى، فإنه يمكنها الانتفاع بمساهمة صندوق شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية، كل على حده، لا تمتلك الأغلبية في رأس مالها.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبتي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي